في ضوء استمرار تزايد الدعوات للتعامل بتلك الأصول الافتراضية

«المركزي» يحذر من الاستثمار في «البيتكوين» و«إيثريوم»

انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز الثقافة المالية وزيادة الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، وفي إطار توجيهاته نحو توسيع وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية، تتواصل فعاليات حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" التي انطلقت بإشراف بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بمشاركة جميع البنوك الكويتية، بهدف نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بمختلف المخاطر

و المستجدات التي قد يتعرضون لها نتيجة التطورات الهائلة في الخدمات المقدمة عبر الانترنت.

حذر بنك الكويت المركزي في هذا الصدد مجدداً من مخاطر التعامل أو الاستثمار في الأصول الافتراضية أو ما يسمى بالعملات الافتراضية ومن أشهرها (بتكوين، إيثريوم، دوغ كوين وغيرها) في ضوء استمرار تزايد الدعوات للاستثمار في تلك الأصول الافتراضية والتعامل بها، لما لذلك من مخاطر مرتفعة وعواقب سلبية مختلفة على المتعاملين، نظراً لطبيعتها والتذبذب الحاد في أسعارها إضافة إلى عدم خضوعها لأي جهة رقابية أو تنظيمية في دولة الكويت، مما يعرض المضاربين فيها لخسائر كبيرة، فضلاً عن احتمالية تعرضهم لعمليات الاحتيال، وبالتالي فإن التداول في الأصول الافتراضية تعد مجازفة خطرة من قبل الأفراد على وجه الخصوص.

جاء ذلك في بيان صحفي لبنك الكويت المركزي أوضح خلاله أن الأصول الافتراضية مثل بتكوين ومثيلاتها والتي يُطلق عليها البعض صفة "العملات الافتراضية" لا يمكن مقارنتها بالعملات النقدية، فالعملات النقدية تصدر عن دول كعملة وكرمز سيادي وتخضع لجهة رقابية كالبنوك المركزية أو السلطات النقدية وتعتبر مخزن للقيمة وأداة إبراء وتتمتع بالقبول وكوسيط موثوق للتبادل، في حين تحافظ الدول على عملتها واستقرارها وربطها بسياسة تضمن لها الثبات النسبي في سعر الصرف أمام العملات الرئيسية.

مشيرًا في هذا السياق إلى تقارير المؤسسات الدولية في هذا الشأن ومن بينها بنك التسويات الدولية BIS والبنوك المركزية العالمية التي حذرت من مخاطر استخدامها، بسبب ما تعرضت له من تقلبات كبيرة في قيمتها خلال فترة قصيرة، وبسبب صعوبة مراقبتها ومتابعتها وتأمين أجهزة المتعاملين بها، وعدم قدرة أي جهة على التحكم بسوقها وتنظيمه، إضافةً إلى مخاطر الأصول الافتراضية على النظام المالي العالمي، وعلى ثروات الأفراد، خاصة أن التداول فيها قد يتم عبر صناديق وهمية تودي بثروة الأفراد بعيداً عن قواعد التعامل الرسمية.

وأضاف بيان بنك الكويت المركزي أن التعامل بأصول افتراضية يصدرها أشخاص مجهولو الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية، يفتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر الاستخدام غير القانوني والمعاملات غير المشروعة وعمليات غسل الأموال كون هذه الأصول لا تخضع لسلطة مركزية بالإضافة إلى مخاطر الهجمات والاختراقات الإلكترونية، فضلا عن الهدر الكبير في الطاقة نتيجة عمليات التعدين مما يضيف إلى مخاطرها المالية مخاطر بيئية. وأشار البيان إلى أن بنك الكويت المركزي قد وجه البنوك المحلية خلال السنوات الماضية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع مستوى وعي عملائها بالمخاطر المصاحبة للتعامل بالأصول الافتراضية ومخاطبة الجهات المعنية للمساهمة من جانبها باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة والعمل على التنسيق مع جميع الأطراف لزيادة التوعية وتجنب تعرض الأفراد لمثل هذه المخاطر العالية. واختتم البيان بالتأكيد على أهمية إدراك الجمهور للتحولات المستجدة بفضل تطور التقنيات المالية وسهولة الحصول على الخدمات المالية وإجراء التحويلات والشراء عبر الإنترنت، مما يمثل فرصة للتطور ويسهل المبادلات التجارية، مع عدم إغفال ما تخلقه من ضغوط وتهديدات ومخاطر يجب أن يتحسب لها المتعاملون، خاصة مع تطور وسائل التواصل وتحولها إلى قناة أساسية للتسويق قد تُستغل للترويج لتلك الاستثمارات عالية المخاطر.

انفوغرافيك توضيحي

بانقضاء المدة المحددة لاستقبال الطلبات

«الائتمان»: نسبة تأجيل الأقساط 41 في المئة من إجمالي المقترضين

بناءً على قانون رقم 3 لسنة 2021 في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر أعلن بنك الائتمان الكويتي للراغبين في تأجيل الأقساط من العملاء إبداء الرغبة في التأجيل من خلال أحد القنوات التالية:

البوابة الإلكترونية للبنك www.kcb.gov.kw لجميع العملاء.

التطبيق الهاتفي الخاص للبنك KCB Mobile Banking لجميع العملاء.

كبار السن (65 سنة فما فوق) وذوي الإعاقة وأسر الأسرى والشهداء والورثة مراجعة فرع البنك التابع له العميل حسب عنوان البطاقة المدينة.

وتم تحديد فترة استقبال الطلبات الخاصة بتأجيل الأقساط من 18 إبريل 2021 لغاية 18 مايو 2021، ومن تقدم بطلب التأجيل قبل 4 مايو 2021 يسري تأجيل الأقساط له من شهر مايو 2021 حتى أكتوبر 2021، ومن تقدم بطلب التأجيل بعد 4 مايو 2021 يسري تأجيل الأقساط له من شهر يونيو 2021 حتى نوفمبر 2021، وتجدر الإشارة أن بعض الجهات لم تتمكن من تنفيذ طلبات تأجيل الطلبات لراتب شهر مايو 2021 بسبب عطلة عيد الفطر، وعليه سيتم إعادة إرسال الطلبات ليتم التنفيذ من راتب شهر يونيو 2021 ولمدة ستة أشهر.

وبلغ عدد المستفيدين من تأجيل الأقساط 63،118 مقترض من أصل 154،501مقترض أي بنسبة 41% من إجمالي عدد المقترضين الذين تنطبق عليهم شروط التأجيل.

وبلغ إجمالي قيمة الأقساط التي تم تأجيلها خلال فترة التأجيل (ستة أشهر) هي أربعة وأربعون مليون ومائة وأربعة ألف وتسعة وستون دينار كويتي (44،104.069.000 د.ك)، والجدول التالي يوضح إجمالي قيمة الأقساط التي تم تأجيلها حسب نوع القرض.

نوع القرض	عدد المقترضين الذين تنطبق عليهم شروط التأجيل	عدد الذين أجلوا (طلبوا) بالتأجيل	النسبة
القروض العقارية	٨٣،٢٣١	٤٦،٤٣٦	%٥٦
القروض الاجتماعية	٦٤،٥١٧	١٤،٠٠٣	%٢٢
قروض المرأة	٣،٣٠٧	١،٨١٦	%٥٥
القروض المتوسطة الاستثمارية	٣،٤٠٦	٨٣٣	%٢٤
الإجمالي	١٥٤،٥٠١	٦٣،١١٨	%٤١

جدول بياني توضيحي

إجمالي قيمة الأقساط المؤجلة 44 مليون دينار عن ستة شهور

مرتفعة بنسبة 26 في المئة

348.98 دينار.. أرباح "العيد للأغذية" خلال الربع الأول

اعتمد مجلس ادارة شركة العيد للأغذية، تقرير النتائج المالية المجمعة للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2021 ، الذي أشار الى ارتفاع اجمالي صافي ربح الشركة بنسبة 26%، حيث بلغ 348.985 ديناراً بربحية سهم بلغت 2.90فلساً مقارنة 276.848 ديناراً بربحية سهم بلغت 2.30 فلساً للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2020.

وكشف التقرير ارتفاع اجمالي ايرادات المبيعات للشركة في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 15.4 % بقيمة 4.402 مليون ديناراً، مقارنة 3.815 مليون ديناراً في الربع الأول من العام الماضي .

وذكر التقرير ارتفاع صافي الايرادات التشغيلية لشركة العيد للأغذية بنسبة 14.9% بقيمة بلغت 741.892 ديناراً عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2021 بالعام الحالي، مقارنة 645.914 ديناراً في الثلاثة أشهر المالية المنتهية في 31 مارس 2020.

كما ارتفع اجمالي حقوق الملكية الخاصة لمساهمي الشركة بنسبة 9% ، حيث بلغت قيمتها في الربع الأول من عام 2021 الحالي 19.844 مليون ديناراً مقارنة 18.199 مليون ديناراً في الربع الأول من عام 2020.

وثمن الرئيس التنفيذي لشركة العيد للأغذية المهندس محمد المطيري ثمن ثقة المساهمين وشركاء النجاح ، مشيراً الى أن الأداء المتميز والفريد للشركة في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، يؤكد متانة موقفها المالي وقدرتها على التطور ، ويعكس حرصها على الشفافية والاستدامة في تحقيق الأرباح للمساهمين ، ويترجم رؤية الشركة المستقبلية لتكون الشريك المفضل في الأعمال.

واختتم بتوجيه الشكر للعاملين في الادارات المختلفة للشركة الذين انعكست جهودهم ايجابياً على بياناتها المالية وأدائها في السوق، راجياً الله النمو المتواصل في الفترة المقبلة .

محمد المطيري

التداولات العقارية في البحرين تنمو 36 في المئة خلال الربع الأول

علي المديفع

شهدت التداولات العقارية في البحرين زيادة بنسبة 36 ٪ في الربع الأول من عام 2021 لتصل إلى 600 مليون دولار أمريكي (226 مليون دينار بحريني) مقارنة بقرابة 440 مليون دولار (166 مليون دينار بحريني) في الربع الأول من العام الماضي، وذلك بحسب بيانات صادرة عن جهاز المساحة والتسجيل العقاري في البحرين. وبلغت عدد معاملات البيع العقاري قرابة 3000 معاملة خلال الربع الاول من هذا العام، بزيادة قدرها 51 ٪ عن معاملات تم إجراؤها في الربع الأول من العام الماضي، والتي كانت تقل قليلاً عن 2000 معاملة عقارية. كما أفاد موقع Propertyfinder.bh أن عدد معاملات البيع خلال الربع الأول من عام 2021 قد ارتفع بنسبة 10 ٪ تقريبًا مقارنة بالربع السابق. ويُعزى جزء كبير من هذا النمو إلى القرارات الإستراتيجية التي اتخذتها حكومة البحرين بشأن الدعم المالي السريع لمختلف القطاعات بهدف دعم النمو الاقتصادي.

وحول النمو في القطاع العقاري قال علي المديفع المدير التنفيذي للاستثمارات بمجلس التنمية الاقتصادية – البحرين: "يشير النمو في التعاملات العقارية إلى الطلب المتزايد على العقارات السكنية وعقارات قطاع التجزئة في المملكة مما يمثل فرصة للمستثمرين والمطورين القادرين على الاستفادة من بيئة البحرين المثالية للأعمال مثل إمكانية التملك الأجنبي بنسبة 100 ٪. وبالإضافة إلى الطلب المحلي على العقارات، شهدنا ارتفاعًا بنسبة 21 ٪ في قيمة المعاملات العقارية من قبل غير البحرينيين ومنهم مواطنون من دول مجلس التعاون الخليجي مما يعكس ثقة المستثمرين في القطاع العقاري البحريني".

ويعد القطاع العقاري في البحرين منذ فترة طويلة وجهة للاستثمارات، حيث تقدم البحرين سوقًا متعدد الأبعاد يلبي الطلب العقاري المتزايد في المملكة. وتمثل العقارات السكنية فرصة فريدة حيث تدخل ضمن مخططات البحرين للإسكان مع وجود 5000 طلب اسكاني كل عام وتعمل وزارة الإسكان حاليا على تنفيذ 40 ألف وحدة سكنية سيتم تسليمها بحلول عام 2022.

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 1.83 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي عند توسية معاملات أمس الأول الجمعة، بمقدا 1.83 دولار.

وأوضحت مؤسسة البترول الكويتية، أمس السبت، أن سعر برميل النفط الكويتي سجل 64.58 دولار في تداولات أمس الأول الجمعة، مقابل 66.41 دولار في تداولات يوم الخميس. وفي الأسواق العالمية ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.33 دولار، ليبلغ 66.44 دولار للبرميل، بينما صعد خام "نايمكس" 1.64 دولار ليبلغ 63.54 دولار للبرميل.